2024 تشرين1 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 7
October 2024 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 7
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الأثر السياسي للمساعدات الأقتصادية الامريكية الى بوليفيا عام (1953م)

م.د. بهجت شبيب فشاخ الخير الله
وزارة التربية/المديرية العامة للتربية في ذي قار
bahjatshibeeb@gmail.com

الملخص:

إن مهمة الإدارة الامريكية في صياغة سياسة خارجية معتدلة تجاه بوليفيا لم تكن أمراً سهلاً، لا سيما بعد نجاح الحركة القومية الوطنية الثورية البوليفية في تسنم الحكم بعد ثورة نيسان عام 1952، وقد زاد ذلك الأمر بحد ذاته من مخاوف الإدارة الامريكية، وجعلها مهتمة في وضع سياسة محدودة المعالم، وكان الهدف من السياسة الجديدة الحفاظ على الوضع القائم آنذاك، والعمل على تقليل الخسائر قدر الإمكان التي قد تلحق بالمصالح الامريكية ليس في بوليفيا فقط وأنما في القارة اللاتينية، ومن ثم البحث عن حلول من شأنها إعادة النظر في ترتيب وحسم عدد من القرارات التي تعزز علاقاتها مع الحكومة البوليفية الجديدة؛ فهل تستمر إدارة الرئيس ايزنهاور الجديدة في دعم الحركة القومية الثورية في بوليفيا؟ وإذا ما قررت ذلك فكيف سيكون شكل الدعم الامريكي للحكومة الثورية البوليفية؟ وهل ستستمر او ستتخلى عن بوليفيا في تلك الفترة؟ وربما تنتظر إدارة الرئيس ايزنهاور قرارات ومواقف جديدة من شأنها حسم مسألة العلاقات الامريكية-البوليفية، في ظل التغيرات التي فرضتها الساحة السياسية والاقتصادية غير المستقرة في بوليفيا بعد تغيير نظام الحكم؟ إذ لابد من التحقق من تلك القضايا المطروحة على مستوى الساحة الدولية، لاسيما أن بوليفيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن نجاحها في تحقيق أهداف سياستها الجديدة معناه أزلت الشكوك والتهديدات المباشرة لأمن مصالحها الاستراتيجية في نصف الكرة الغربي؟

كلمات مفتاحية : بوليفيا ، أمريكا ، ايزنهاور

The political impact of economic aid America to Bolivia (1953)

Dr. Bahjat Shibeeb Al-Karallah
Ministry of Education/ General Directorate of Education in Thi-Qar

Summary:

The task of the US administration in formulating a moderate foreign policy towards Bolivia was not an easy matter, especially after the success of the Bolivian National Revolutionary National Movement in taking power after the April Revolution of 1952. The objectives of the new policy were to maintain the status quo at the time, and to work to reduce the losses as much as possible that might inflict US interests not only in Bolivia but also in the Latin continent, and then search for solutions that would reconsider the arrangement and resolution of a number of decisions that strengthens its relations with the new government of Bolivian; Will President Eisenhower's new administration continue to support the revolutionary nationalist movement in Bolivia? And if you decide to do so, what will the form of US support for the Bolivian national government? Will it continue or will it abandon Bolivia during that period? Perhaps the administration of President Eisenhower is waiting for new decisions and positions that will resolve the issue of US-Bolivian relations, in light of the changes imposed by the unstable political and economic scene in Bolivia after the regime change? It is necessary to verify those issues raised on the international arena, especially since Bolivia is of great importance to the United States of America, and that its success in achieving the objectives of its new

policy means that it removed doubts and direct threats to the security of its strategic interests in the Western Hemisphere?

Keywords: Bolivia, America, Eisenhower

الضغوط السياسية الامريكية على حكومة بوليفيا الثورية عام1953:-

تزايد اهتمام الإدارة الأمريكية في بوليفيا بعد الفوائد المالية الكبيرة التي حصلت عليها منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي، وكانت نتيجةً للاستثمارات الاقتصادية والتسهيلات المصرفية "القروض"، إلا أنها ومع ذلك فوجئت بالتغيير السريع في تطور الاحداث وتسارعها داخل بوليفيا، لا سيما بعد اندلاع شرارة الثورة في الثامن من نيسان عام 1952م، والتي أنهت حكومة المجلس العسكري، واطاحت بالكيان السياسي الموالي للولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من عدم الترحيب الأمريكي بالمتغيرات السياسية التي أعقبت الثورة البوليفية، وبعيداً عن التهديدات العسكرية، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطات أقتصادية عكس رغبتها في تأخير تأييد وصول حكومة الحركة القومية الوطنية الثورية للحكم[1]، إذ كان العامل الاقتصادي حاضراً كورقة للضغط على الحكومة البوليفية الجديدة، ومن ثم علقت قضية الاعتراف بالحكومة الجديدة بمسألة الحفاظ على الاستثمارات الامريكية وحماية رؤوس الاموال الأجنبية المستثمرة داخل بوليفيا وتقديم الضمانات الدولية لتسديد القروض[2]، بعد أن أعلنت خشيتها من ضياع حقوق شركاتها الاستثمارية على وفق برنامج الحكومة البوليفية الإصلاحي الذي اعلنته بعد الثورة، القائم على تأميم الشركات الاجنبية، وعدت الإدارة الامريكية أنهاء الاستثمارات الأجنبية معضلة حقيقية لمصالحها الاستثمارية في بوليفيا[3]. وبالرغم من مواقف الإدارة الأمريكية العدائية تجاه الحركة القومية الثورية، إلا أن الظروف الجديدة أجبرتها على التخلي عن التهديدات السياسية للحفاظ على مصالحها على وفق مبدأ "أن السياسة لا تعرف العداء المطلق"، إذ فضل صناع القرار في واشنطن استخدام سياسة الضغط الاقتصادي وفرض القيود الدولية على الصادرات البوليفية، وبالرغم من ذلك أعترفت أخيراً الولايات المتحدة الامريكية في الثاني من حزيران 1952م بالحكومة البوليفية[4]، ولكن قرارها كان مصحوب بالمماطلة لإحتواء مسألة الاعتراف بالحكومة الثورية مقابل تعهدها بدفع القروض وحماية الاصول المالية الامريكية[5].

فتحت الإدارة الامريكية قنوات الاتصال مع الحكومة البوليفية الجديدة، وقد رحبت الاخيرة بتلك الخطوة، لكونها عولت كثيراً على الاستفادة من الاعتراف الأمريكي المبكر سياسياً واقتصادياً، وعلى وجه الخصوص تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التي كانت بحاجة الى رؤوس اموال كبيرة، لذلك أعدت الإدارة الامريكية خطة مسبقة لإستغلال الازمة الاقتصادية في بوليفيا لصالحها، وتقييد عملية الاصلاح وأخضاع البرنامج الحكومي البوليفي للمساومات السياسية، وكانت تلك المهمة تنتظر إدارة الرئيس ايزنهاور في مطلع عام 1953م، التي استكملت وبخطى ثابتة برنامج الإدارة السابقة، حينما رهنت قضية الاعتراف الامريكي بالحكومة الجديدة بتقديم الضمانات والتعهدات الدولية التي من شأنها الحفاظ على مصالحها[6].

واجهت الإدارة الامريكية حكومة الحركة القومية الثورية في بوليفيا وكأنها جزء من الشيوعية، على الرغم من نمو وتمدد مظاهر الحراك القومي في عدة دول لاتينية، مما اوجب عليها التركيز على القضية البوليفية ووضعها ضمن أولويات السياسة الخارجية لتنفيذ مهمتها عبر أظهار النوايا الامريكية الحسنة تجاه بوليفيا، إذ وضع مجالس الأمن القومي الامريكي في السادس من آذار 1953م قضية الثورة البوليفية على طاولة النقاش، ووصف الحركة القومية الثورية بالقوة المتطرفة، وأن التعاون مع الحكومة القومية في بوليفيا يجب أن يكون وفقاً لشروط الإدارة الامريكية، التي نصت على إيقاف التهديد القومي اللامسؤول للمصالح الامريكية في المنطقة، وبخلاف ذلك فأنها ستتخذ الإجراءات الكفيلة لضمان توافق سياسة الحكومة البوليفية الجديدة مع السياسة الامريكية، وأن فشل التعاون السياسي من شأنه منح الولايات المتحدة الامريكية استخدام القوة في ممارسة سلطتها السياسية ضد الحكومة القومية الثورية البوليفية المتطرفة[7].

وبذلك خلص نقاش مجلس الامن القومي الأمريكي الى أن التطورات التي شهدتها بوليفيا كرست العداء على المستوى السياسي في دول القارة اللاتينية ضد الولايات المتحدة الامريكية، وأن أثار ذلك المد القومي قد تكون انتقامية ومدمرة لوحدة بلدان القارة، لأن التطرف القومي في بوليفيا أصبح أنموذجاً جديداً ورديفاً للشيوعية يحتذى به لاتينياً، لذلك على القوى الأقليمية المساعدة في قمع القوميين والمتطرفين عبر التنسيق الاستخباراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاقبة زعماء وقادة الحركات والاحزاب الداعمة للفكر القومي-الثوري في نصف الكرة الغربي[8].

أعتمدت الإدارة الأمريكية في ظل حكومة الرئيس إيزنهاور على تقديرات جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية وعلى وجه الخصوص تجاه بوليفيا، لعدة أعتبارات سياسية يأتي في مقدمتها أن بوليفيا أصبحت مأوى وبؤرة نشطة للجوء السياسي لا سيما بعد نجاح الحركة القومية الثورية في اسقاط ديكتاتورية جنرالات الجيش، وبذلك أنهت حكومة الحركة القومية نموذج الوفاء العسكري للطغمة الحاكمة الموالية للأمريكيين، إذ أرتبط مشروع الخطة الخاصة بمجلس الأمن القومي الأمريكي بوضع أهداف جديدة للسياسة الامريكية تجاه بوليفيا، ووضعت في أولويات تلك الاهداف مسألة القروض والمنح المالية والمساعدات الاقتصادية، مستغلةً الأزمة الاقتصادية لذلك البلد الذي يعيش فترة من التوتر وأنعدام الأستقرار السياسي، الذي أنعكس على تفاقم وضع أقتصادي صعب، لذا أستخدمت الإدارة الامريكية عصاها الغليظة عبر أستغلال تلك الازمات الداخلية، وربطت قضية الاعتراف بالحكومة البوليفية بمدى موثوقية التعاون بين الجانبين، وتنصلت عن منح أية وعود بالمساعدة من دون ضمانات، وذلك الأمر بحد ذاته يعني أن الإدارة الامريكية تراقب عن كثب ما إذا كانت حكومة الحركة القومية الثورية قادرة على فرض سيطرتها داخلياً، او أنها ستقدم لدول المنطقة مصدراً جديداً للفوضى عبر السماح للشيوعيين بتهديد المصالح الامريكية.

آثر مشاريع التنمية الاقتصادية الأمريكية على الحكومة البوليفية:-

The impact of American economic development projects on the Bolivian government:-

مثلت بلدان جنوب القارة اللاتينية ما نسبته 20.7% من حجم الصادرات الامريكية في ميزان المدفوعات التجارية، وأن حجم الاستثمارات الامريكية فيها كان 34.4% من مجموع استثماراتها في القارة اللاتينية في خطط عام 1953م[9]، وبالرغم من ذلك مرت بوليفيا في أزمة اقتصادية رافقت التغيير الايديولوجي الشامل في النظام السياسي، وكانت بحاجة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية الطارئة، نتيجة تدهور أوضاعها المالية التي بدأت تهدد كيان حكومة الحركة القومية الثورية السياسي وبرنامجها الاصلاحي، بعد عزوف الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عن شراء القصدير البوليفي والتسبب بأنخفاض اسعاره مما انعكس على صعوبة الحصول على النقد الاجنبي الذي اسهم بتفاقم مشكلات فقدان التمويل لأستيراد المواد الغذائية لمعالجة نقص الغذاء، وبدأت ملامح المجاعة على وشك الحدوث[10]. ومن جهة أخرى عارض وزير الخزانة جورج همفري (George M. Humphrey)[11] وبقوة مسألة أمداد بوليفيا بالمساعدات الاقتصادية، وكان أقوى مسؤول حكومي مناهض لحكومة الحركة القومية الثورية، وقد عمل على خفض قيمة المساعدات والمنح المالية لأنعاش التوازن المالي في الميزانية البوليفية، وذكر همفري في توصية لمجلس الأمن القومي المنعقد بتاريخ الخامس والعشرين من نيسان 1953م **"أن المنح والمساعدات المالية والاقتصادية الى بوليفيا تشكل خطر على الاقتصاد الأمريكي، لأن التعاون الأقتصادي مع القوى القومية الراديكالية واليسارية المتطرفة هو بمثابة تجاوز لإمكانيات النظام الرأسمالي، وأن تخلي او عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصلحها الاستثمارية في بوليفيا معناه أفقادها مكاسب من الممكن تحقيقها في مكان أخر، وأن جهود وزارة الخزانة تعتمد على اليقظة والالتزام بتوفير المناخ الملائم لأستثمار رؤوس الاموال طويلة الأمد"**[12]. وعد وزير الخزانة مسألة أقراض القطاع العام الحكومي في بوليفيا بأنها سوف تؤثر سلباً على استثمار القطاع الخاص الامريكي، وتشكل عبئاً ثقيلاً على الشركات الاستثمارية الامريكية التي تروم توسيع عملياتها الاستثمارية

في بوليفيا، والتي من المرجح أن تعود على الاقتصاد الامريكي بالفوائد المالية والتجارية، الى جانب ضمان قدرة شركات القطاع الخاص على تسديد ما بذمتها من ضرائب للحكومة، لا سيما أن المساعدات الاقتصادية والمالية لدولة نامية مثل بوليفيا تضر بالمصالح الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة الامريكية، لأنها وبلا شك تذهب الى مسؤولين مناهضين للسياسة الأمريكية، الى جانب ذلك حذر من مغبة التعاون الاقتصادي مع الحكومة البوليفية من دون ضمانات مالية وأستثمارية تتيح للإدارة الأمريكية الصلاحية بإتخاذ الخطوات اللازمة بالتدخل في حماية مصالحها أو تعويض النفقات عبر أنشطة أقتصادية جديدة بين الشركات الامريكية والحكومة البوليفية[13].

يبدو أن مقترح التوصية المقدم من وزير الخزانة الأمريكية همفري، الذي عبر فيه عن القلق الأمريكي تجاه التعاون الاقتصادي مع حكومة الحركة القومية الثورية في بوليفيا، محذراً من التعامل مع تحالف سياسي يضم اليساريين واليمينيين المتطرفين داخل الحكومة البوليفية، لأن الاستثمارات الأحتكارية والمصالح الأمريكية تعتمد التفاهمات السياسية مع شخصية قيادية ترتبط فعلياً بالتوجهات الامريكية، أما الوضع الحالي لحكومة الحركة القومية فهو ائتلاف حكومي يضم نخب وزعماء لحركات يسارية ويمينية متطرفة، إذ من الصعب التعامل مع تعدد مصادر القرار في وجهات النظر واختلافها.

قيدت وزارة الخزانة الأمريكية عملية ارسال القروض الى بوليفيا، لأنها لم تكن مطمئنة رغم رغبتها بأقراض الحكومة البوليفية، لان مشروعهم الاشتراكي-القومي وطني مناهض للاستثمارات الاجنبية وبالتالي فأن اموال القروض الامريكية ستذهب لتمويل القطاع الحكومي العام، رغم عدم وجود ضمانات دولية حول تسديد قيمة القروض، لا سيما أن ذلك الامر قد أبعد الشركات الامريكية والقطاع الخاص عن المشاركة في ربط الاقتصاد البوليفي بعجلة الاقتصاد الامريكي، وبذلك فأن قرار أقراض بوليفيا معناه مشاركة الإدارة الامريكية في افقاد المستثمرين مزيدا من الامتيازات، فضلاً عن حرمان الامريكيين من التدخل في الشؤون البوليفية الداخلية، إذ أرسلت الحكومة البوليفية في الثاني من حزيران 1953م وفداً الى واشنطن لأقناعها بضرورة تقديم المساعدات الاقتصادية الطارئة لحل أزمة النقص الحاد في الغذاء[14]. وبالمقابل حصلت الإدارة الامريكية على ضمانات وتعهدات من الحكومة البوليفية بالحفاظ على المصالح الأمريكية بعيداً عن الانخراط في التكتلات المناهضة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة[15].

أجبرت ظروف الأنهيار الاقتصادي والمالي حكومة الحركة القومية الثورية البوليفية في البحث عن مخرج لمأزق الانهيار الاقتصادي، ولم تجد سوى الرضوخ ولكن بصورة مدروسة لإملاءات الإدارة الأمريكية، لأن عدم التعاون سيزيد من خنق بوليفيا سياسياً واقتصادياً، وذلك الأمر فسر المماطلة والتريث الأمريكي في قضية الاعتراف الاسمي بشرعية الحكومة البوليفية، رغم أن الاعتراف الأمريكي لا يعني شيء من دون تقديم المساعدات والمعونات المالية والاقتصادية لدولة نامية تفتقر لمقومات التنمية الاقتصادية، إذ أتبعت إدارة الرئيس آيزنهاور سياسة الترقب والانتظار لتحديد طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية مع بوليفيا، عبر رسم مخطط يتوافق مع توجهاتها المستقبلية لتنظيم العلاقة بين الجانبين على أن تضمن مصالحها الحيوية في تلك المنطقة.

وافقت إدارة الرئيس الامريكي آيزنهاور في السابع من حزيران عام 1953م على تزويد بوليفيا بحزمة من المساعدات الاقتصادية على شكل منح مالية، وجاءت الاستجابة الأمريكية للطلب المقدم من الرئيس البوليفي فيكتور باز استنسورو(Victor Paz Estenssoro)[16] بحجة الضرورة الأنسانية للتقليل من معاناة الشعب البوليفي[17]، وفي السادس من تشرين الأول قرر الرئيس آيزنهاور توفير خمس ملايين دولار منحة مالية من أسهم مؤسسة الائتمان السلعي[18]. وبالمقابل أكد الرئيس البوليفي لآيزنهاور على ألتزام حكومته بحماية المصالح الامريكية وأنها لن تكن تابعة أو موالية للشيوعية بأي حال من الأحوال، وأن سقوطها يعني الفوضى، وسيطرة الشيوعيون والراديكاليون على الحكم[19]. وبالرغم من تحفظ الإدارة الأمريكية على الجماعات اليسارية والراديكالية المنظوية في الحركة القومية الثورية المشاركة في تشكيل الحكومة البوليفية، التي عدتها مصدراً لا يبعث عن الاطمئنان، إلا انها ومن جانب آخر كانت حذرة في التعامل مع الجناح الاشتراكي اليميني المعتدل بزعامة استنسورو الرئيس البوليفي المنتخب والمسيطر

على مقاليد إدارة الحكم وتسيير أمور الدولة، قد قلل من خطر تلك الجماعات المتطرفة في تهديد المصالح الأمريكية[20]، ومن جهتها قررت الإدارة الأمريكية في الرابع عشر من تشرين الأول 1953م تقديم مبلغ أضافي أخر قيمته اربع ملايين دولار من صندوق أتفاقية الأمن المشترك لتوفير السلع والخدمات الضرورية لتلبية الاحتياجات الخاصة بالاغاثة الغذائية[21].

أستخدمت الإدارة الأمريكية المساعدات والمنح المالية وسيلة للضغط والتأثير على الحكومة البوليفية، وعدت الأزمة الاقتصادية بمثابة الأختبار الذي من شأنه تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة، لكبح تطلعات التطرف القومي والراديكالي داخل الحركة القومية الثورية، التي ميزها طابع التنوع الايديولوجي وبدأت تفرق بين الجناح المعتدل وتدعمه وبين اليساري المتطرف الذي عملت على أحتوائه، مستغلة حاجة بوليفيا للمعونة الامريكية مما اكسبها نقطة مهمة لتحقيق أهدافها السياسية.

الأثر السياسي لإتفاقية الدعم الفني والتعاون الاقتصادي:-

The political impact of the technical support and economic cooperation agreement:-

شكلت الإدارة الامريكية لجنة لزيارة بوليفيا برئاسة هومير كيبهارت (Homer E. Capehart)[22] أحد اعضاء الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري، مهمة اللجنة دراسة تقديم الدعم الإغاثي الطارئ، التي زارت بوليفيا خلال الفترة من الثامن الى الحادي عشر من تشرين الثاني 1953م، إذ أقرت بحاجة بوليفيا الى المزيد من المساعدات[23]. وبذلك وقعت الولايات المتحدة الامريكية في الرابع عشر من تشرين الثاني من العام نفسه اتفاقية مع بوليفيا لتقديم الدعم الفني بقيمة اثنان مليون دولار، الى جانب توقيع عقد لشراء القصدير البوليفي على الرغم من عدم حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إليه آنذاك[24].

إن قرار الإدارة الامريكية بتوقيع اتفاقية الدعم الفني وعقد لشراء القصدير البوليفي مع عدم احتياجها له، لم يكن بدافع انساني لإنقاذ بوليفيا من المجاعة، لا سيما أن الولايات المتحدة الامريكية كان هدفها الثابت هو إقامة علاقات قائمة على اساس حماية المصالح الامريكية، وأن الدعم لا يعني التعاون مع الحكومة في معالجة الازمة الاقتصادية، وأنما جاء للضغط على الحكومة البوليفية وأقرارها بما تمليه المصالح الأمبريالية، الى جانب إيجاد فرصة للضغط على الجناح اليساري الراديكالي الشريك السياسي في الحركة القومية الثورية، وأحد اسس العملية السياسية والرديف العسكري المسلح في الدفاع عن مكتسبات الثورة داخل الكابينة الحكومية برئاسة استينسورو، لذلك لم يكن برنامج الدعم الطارئ بدافع الحفاظ استقرار بوليفيا ومساعدة حكومة الثورة على البقاء، وأنما جاء كنتيجة حتمية لتقويض نفوذ حكومة الحركة القومية من خلال ارغامها على الالتزام بتعهداتها الدولية مع الإدارة الامريكية.

ولما كان من المقرر أنهاء برنامج المساعدات الطارئة الى بوليفيا في ظل حكومة الرئيس الأمريكي إيزنهاور مع مطلع عام 1953م، ناقشت الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن القومي المنعقد في العشرين من تشرين الثاني 1953م مسألة تمديد او ايقاف المساعدات الاقتصادية والمنح المالية مع وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، إذ اوصى تقرير وزارة الخارجية بضرورة استمرار المساعدات الامريكية الى بوليفيا والتي قدرت حاجتها بحوالي ستة عشر مليون دولار[25]. ومن جانب آخر أفاد تقرير وكالة الاستخبارات بذات الشأن، أن المساعدات الأمريكية جاءت لمساندة الحكومة البوليفية في التغلب على الانهيار الاقتصادي ولكن بشكل مؤقت، و أوضح التقرير أن الجناح المعتدل في حكومة الحركة القومية اصبح أكثر قرباً الى الولايات المتحدة الامريكية، وأن ايقاف المساعدات يعني فقدان الحكومة البوليفية الثقة في الادارة الامريكية، وتخضع للضغوط السياسية الراديكالية وتتجه بالاتجاه المضاد للمصالح الامريكية[26].

على ما يبدو أن المساعدات والمنح المالية الامريكية لم تكن إلا للضغط على القوميين البوليفيين وأجبارهم على التخلي عن مشروع الاستقلال السياسي والاقتصادي، وأن تلك المساعدات لم تكن كما أدعت الإدارة

الامريكية بانها جاءت لضرورات انسانية، وأنها عملت بسخاء من أجل منع الانهيار الاقتصادي في بوليفيا، بل على العكس استثمرت الإدارة الامريكية الأزمة البوليفية لصالح توجهاتها الامبريالية، وأن ما يفسر تلك الممارسة الاقتصادية الامريكية على أنها دعم بدون مقابل لا تتناسب من وجهة النظر السياسية مع ما قدمته من أنفاق مالي كبير، وبذلك كانت المساعدات مرهونة بقضية زيادة الاستثمارات الامريكية التي من شأنها تقييد وربط عجلة الاقتصاد البوليفي بالاقتصاد الامريكي، إذ لم تكن سياسة الإدارة الامريكية في بوليفيا مختلفة عن سياستها الخارجية مع دول القارة اللاتينية الأخرى، التي جعلت من تلك الدول مصدر لتطور وانتعاش التجارة الامريكية. من هنا يمكن القول أن أجتماع صناع السياسة الخارجية الأمريكية عملوا على استثمار مشاكل بوليفيا السياسية والاقتصادية، وفضلوا زيادة الانشطة الاستثمارية – الاقتصادية لشركات القطاع الخاص الامريكي، وبذلك يكون من الممكن تقويض نفوذ الجناح الاصلاحي القومي البوليفي المناهض للمصالح الأمريكية، على الاقل خلال المرحلة الحالية.

عبرت الإدارة الامريكية في العاشر من كانون الأول من العام نفسه عن رغبتها في صياغة ديباجة خاصة ملحقة بالقانون العام رقم (PL 480) "قانون الطعام من أجل السلام"، يتيح لإدارة الرئيس إيزنهاور دعم بوليفيا بالمساعدات الاغاثية والمنح المالية العاجلة والتي قدرت بإحدى عشر مليون دولار عام 1953م، وترتفع قيمة تلك المنح والقروض الى حوالي ستة عشر مليون دولار في عام 1954م وحوالي عشرون مليون دولار خلال العامين التاليين 1955-1956م[27].

وعلى الرغم من تقديم الولايات المتحدة الامريكية القروض والمنح المالية والاغاثية الاقتصادية الى بوليفيا والتي تزايدت قيمتها بسبب التضخم المالي وأنخفاض قيمة العملة البوليفية دون غطاء من الذهب، الى جانب عدم قدرة الحكومة البوليفية على توفير النقد الاجنبي، فاقم من الازمة الاقتصادية في عام 1953م، وبذلك عدت الإدارة الامريكية في الثامن عشر من كانون الاول من العام نفسه المساعدات والدعم الامريكي لم يحل الازمة بشكل نهائي لأن ارتفاع تكاليف المعيشة الى ثلاثة اضعاف خلال ذلك العام المذكور، وأن بوليفيا بحاجة الى عشرين مليون دولار لتخطي تلك المصاعب المالية والاقتصادية[28].

لعل الدعم المالي والفني الاقتصادي الامريكي الى بوليفيا لم يكن كافياً لأنقاذها من الانهيار الاقتصادي، وربما كانت الإدارة الامريكية تنتظر تلك اللحظة بفارغ الصبر، لأنها غير راغبة في انعاش الاقتصاد لاسيما بعد تقليص قيمة النقد الاجنبي الذي اسهم في اضعاف قيمة العملة البوليفية، الى جانب ذلك كانت الإدارة الامريكي تخشى هيمنة الجناح اليساري داخل الحركة القومية الثورية على الحكومة، إذا ما أنتهت قضية الأزمة الاقتصادية، فضلاً عن ذلك أسهم عدم الاستقرار السياسي في حجب أي رؤية حكومية واضحة لتطوير برنامج خاص بالتنوع والانعاش الاقتصادي، إذ كان البرنامج الاقتصادي للحكومة البوليفية معتمد وبدرجة كبيرة على المساعدات الامريكية، لذا لم تحقق الحكومة البوليفية أية نتائج ملموسة في التصدي للأزمة الاقتصادية، وكان همها توفير الغذاء للشعب البوليفي، وذلك الأمر بحد ذاته لا يعد نصراً لدبلوماسيتها السياسية والاقتصادية وانما أوقعها في فخ القروض الذي شكل عامل جديد في تطور مفهوم ربط الاقتصاد البوليفي بالتجاذبات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم أنعكس على العلاقات الخارجية للحكومة البوليفية.

الاستنتاجـــــات(Conclusions):-

❖ خلص مما تقدم الى أن المساعدات المالية والاقتصادية الى بوليفيا من شأنها جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال الامريكية، وبالتالي أبعادها عن المشاركة الحرة في التجارة الدولية، الى جانب تقويض مشروع حكومة الحركة القومية الثورية الاصلاحي عبر منعها عن تطوير مشاركتها الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية غير الامريكية، وبذلك كانت بوليفيا بمثابة التجربة الجديدة والمعضلة الخطرة التي واجهت صناع القرار الامريكي في تطبيق سياساتهم الخاصة في الجزء الجنوبي من نصف الكرة الغربي.

❖ سوء حظ الحكومة الجديدة في بوليفيا التي لم يمض على تشكيلها عام واجهت مشاكل اقتصادية كبيرة إبتداءً من الازمة الاقتصادية ونقص المواد الغذائية الى تضرر الصناعة ونقص السيولة المالية، مما أنعكس بالسلب على برنامجها الذي تضمن أحد أهم أهداف الثورة البوليفية وهو اصلاح وتنويع مصادر الدخل وأنعاش الاقتصاد، إذ اصطدمت تلك الاهداف والمبادئ بالمصالح الامريكية.

❖ حاجة الحكومة البوليفية للأموال وضعها في موقف لا تحسد عليه، إذ أن سياسة القروض تعتمد على عائدات البلد من الموارد والثروات المالية ومشاريع التنمية الاقتصادية، حتى تضمن الجهات الاجنبية المستثمرة تسديد فوائد القروض، إذ لم تجد بوليفيا سوى الولايات المتحدة الامريكية كممول لتلك المشاريع، لكونها المهيمنة على الاقتصاد وصاحبة أكبر الاستثمارات، والمتحكمة بتجارة القصدير أحد اهم الموارد الاقتصادية.

❖ من جانب اخر أسهمت القروض الامريكية في تدمير الاقتصاد البوليفي لأنها جعلت أعتماد الحكومة ينصب على شراء المواد الغذائية، دون استثمارها في مشاريع تنموية واقتصادية، وبذلك فشلت الحكومة البوليفية في تقليل أعتمادها على الواردات الغذائية الامريكية، واصبحت بوليفيا مقيدة بفوائد مالية كبيرة نتيجة الأقراض الامريكي.

هوامش البحث:

([1])**للمزيد من التفاصيل حول دور ونشاط الحركة القومية الثورية الوطنية في بوليفيا ينظر:- الباحث ، دور وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية في بوليفيا 1947-1956، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة/ كلية الاداب، 2020، ص ص106-126.**

([2])U.S. Department of Commerce, Office of Business Economics, Balance of Payments Statistical Supplement, Washington, 1963,p. 214.

([3])Kenneth Duane Lehman, US Foreign Aid and Revolutionary Nationalism in Bolivia 1952-1964: The Pragmatics of a Patron-Client Relationship, Dissertation, Ph.D. Theses, the Faculty of Graduate School, Uni. Of Texas, 1992, p.497.

([4]) **للمزيد من التفصيلات حول قضية الاعتراف الامريكي بالحكومة البوليفية الجديدة ينظر :- الباحث ، المصدر السابق، ص ص180-211.**

([5])Victor Bulmer-Thomas and James Dunkerley, The United States and Latin America: The New Agenda (Series on Latin American Studies), Publisher: David Rockefeller Center for Latin American Studies, Harvard University, 1999, p.163.

([6])Humberto Matthew Loayza, Dollar diplomacy with a New look: President Eisenhower's Inter-American policies 1953-1961, Dissertation, the faculty of Pudue University, United States, 1999, p.17.

([7])CIA, A Report to the NSC—Annex to NSC 144" 6 Mar 1953, White House Office, Office of the Special Assistant for National Security Affairs [WHO OS ANSA], [NSC] series Policy Papers Subseries, Box 4, File "Latin America (2)," pp.12-13.

([8])Ibid., p.13.

([9])U.S. Department of Commerce, Office of Business Economics, p. 215.

([10])James F. Siekmeier, Fighting Economic Nationalism: U.S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America: 1953-1961, Dissertation, the Faculty of Graduate School, Cornell University, New York, 1993, p.187.

([11])**جورج ماغوفين همفري(8آذار1890-20كانون الثاني1970م):- محامي ورجل أعمال ومصرفي أقتصادي ورجل دولة أمريكي، شغل منصب وزير الخزانة الأمريكية خلال الاعوام(21كانون الثاني 1953-29تموز1957م).**

The Encyclopedia Americana, Vo.14, The International Reference Work, Copyright By American Corporation, New Jersey, New York, 2008, pp.495-6.

(12)Robert H. Ferrell, Eisenhower Diaries, New York, 1981, p.243.
(13)CIA, Memorandum, NSC series, Briefing Notes subseries, Box 12, File "Latin America-US policy toward Bolivia", WHO OS ANSA, Sept.17, 1954, p.13.
(14)Fredrick B. Pike, The United States and the Andean Republics: Peru, Bolivia and Ecuador, Harvard University Press, Cambridge, and Massachusetts, London, 1977, p.291.
(15)Ibid., p.292.
(16)**فيكتور باز استينسورو (2تشرين الاول1907-7حزيران 2001):-سياسي وزعيم أول تكتل بوليفي معارض للحركة القومية الثورية ، وعضو المجلس الوزاري في المجلس العسكري عام 1946، الرئيس البوليفي 1952-1956و1960-1964و1985-1989،وقد اقلق حكومة واشنطن بشعبيته وبرنامجه الاصلاحي لاسيما حينما دعا الى تأميم مناجم القصدير وتوزيع الاراضي على المزارعين، والقضاء على مصالح النخبة العسكرية المهيمنة على الاقتصاد من خلال رفضه للاستثمارات الاحتكارية الأجنبية.**
José de Mesa and Others, Historia de Bolivia, 3rd edition., Editorial Gisbert, La Paz, 2003, pp.605-607.

(17)Burton I. Kaufman, Trade and Aid: Eisenhower's Foreign Economic Policy, 1953-1961, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982, p. 9.
(18)Stephen G. Rabe, Eisenhower and Latin America: The Foreign Policy of Anti-communism. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988, p.69.
(19)Stephen G. Rabe, "Dulles, Latin America and Cold War Anticommunism" in Richard H. Immerman (ed.), John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War, Princeton: Princeton University Press, 1990, p.162.
(20) Cole Blasier,"The United States and the Revolution." In Beyond the Revolution: Bolivia Since 1952, eds. James M. Malloy and Richard S. Thorn, University of Pittsburgh Press, 1971, p.88-89.

(21)The Public Papers of Dwight D. Eisenhower, United States. President (1953-1961) Exchange of Letters Between the President and President Paz Estenssoro of Bolivia concerning the Need for Economic Assistance, Victor Paz Estenssoro: Mensaje del Presidente de la Republica al Congresso Nacional, La Paz,October.30,1953, p.233.

(22) **هومير إيرل كيبهارت(6حزيران1897-3أيلول1979م):-سياسي ورجل أعمال وأحد ابرز أعضاء الحزب الجمهوري، شغل العديد من المناصب الحكومية التي أهمها أختياره عضواً لمجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية إنديانا لمدة ثمانية عشر عاماً خلال الفترة (1945-1963م).**
The Encyclopedia Americana, Vol.5, Op. Cit., p.554.
(23)Cole Blasier , The Hovering Giant: U.S. Responses to Revolutionary Change in Latin America 1910-1985, University of Pittsburgh press, 1989, p.136.
(24)The Public Papers of Dwight D. Eisenhower, United States. President (1953-1961) Exchange of Letters Between the President and President Paz Estenssoro of Bolivia concerning the Need for Economic Assistance, November. 14, 1953, p.234.
(25)James F. Siekmeier, Fighting Economic Nationalism: U.S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America: 1953-1961, Dissertation, the Faculty of Graduate School, Cornell University, New York, 1993, p.191.

(26)CIA, National Intelligence Estimate, NIE. 92-54, Secret, Probable Developments in Bolivia, March.19, 1954.

([27])Agency for International Development (A.I.D), U.S. overseas Loans and Grants and Assistance from International Organization, Special Report Prepared for the House Foreign Affairs Committee, PN-ACZ-074, July.1, 1945-June.30,1966, p.29.
([28])CIA, National Intelligence Estimate, NIE-92-56, Secret, Probable Developments in Bolivia: Annual Review for 1956, La Paz, Decamber.8, 1956, p.29.

المصـــــــــــادر والمراجع (Sources and references):-

أولاً:- الوثائق والتقارير:-

1- Agency for International Development (A.I.D), U.S. overseas Loans and Grants and Assistance from International Organization, Special Report Prepared for the House Foreign Affairs Committee, PN-ACZ-074, July.1, 1945-June.30,1966.

2- CIA, A Report to the NSC—Annex to NSC 144" 6 Mar 1953, White House Office, Office of the Special Assistant for National Security Affairs [WHO OS ANSA], [NSC] series Policy Papers Subseries, Box 4, File "Latin America (2),.

3- CIA, Memorandum, NSC series, Briefing Notes subseries, Box 12, File "Latin America-US policy toward Bolivia", WHO OS ANSA, Sept.17, 1954.

4- CIA, National Intelligence Estimate, NIE. 92-54, Secret, Probable Developments in Bolivia, March.19, 1954.

5- CIA, National Intelligence Estimate, NIE-92-56, Secret, Probable Developments in Bolivia: Annual Review for 1956, La Paz, Decamber.8, 1956.

6- The Public Papers of Dwight D. Eisenhower, United States. President (1953-1961) Exchange of Letters Between the President and President Paz Estenssoro of Bolivia concerning the Need for Economic Assistance, Victor Paz Estenssoro: Mensaje del Presidente de la Republica al Congresso Nacional, La Paz,October.30,1953.

7- U.S. Department of Commerce, Office of Business Economics, Balance of Payments Statistical Supplement, Washington, 1963.

ثانياً:-الكتب الأجنبية:-

8- Burton I. Kaufman, Trade and Aid: Eisenhower’s Foreign Economic Policy, 1953-1961, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

9- Cole Blasier , The Hovering Giant: U.S. Responses to Revolutionary Change in Latin America 1910-1985, University of Pittsburgh press, 1989.

10- Cole Blasier,“The United States and the Revolution.” In Beyond the Revolution: Bolivia Since 1952, eds. James M. Malloy and Richard S. Thorn, University of Pittsburgh Press, 1971.

11- Fredrick B. Pike, The United States and the Andean Republics: Peru, Bolivia and Ecuador, Harvard University Press, Cambridge, and Massachusetts, London, 1977 .

12- Humberto Matthew Loayza, Dollar diplomacy with a New look: President Eisenhower's Inter-American policies 1953-1961, Dissertation, the faculty of Pudue University, United States, 1999.

13- James F. Siekmeier, Fighting Economic Nationalism: U.S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America: 1953-1961, Dissertation, the Faculty of Graduate School, Cornell University, New York, 1993.

14- James F. Siekmeier, Fighting Economic Nationalism: U.S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America: 1953-1961, Dissertation, the Faculty of Graduate School, Cornell University, New York, 1993.

15- Kenneth Duane Lehman, US Foreign Aid and Revolutionary Nationalism in Bolivia 1952-1964: The Pragmatics of a Patron-Client Relationship, Dissertation, Ph.D. Theses, the Faculty of Graduate School, Uni. Of Texas, 1992.

16- Robert H. Ferrell, Eisenhower Diaries, New York, 1981.

17- Stephen G. Rabe, "Dulles, Latin America and Cold War Anticommunism" in Richard H. Immerman (ed.), John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War, Princeton: Princeton University Press, 1990.

18- Stephen G. Rabe, Eisenhower and Latin America: The Foreign Policy of Anti-communism. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988.

19- Victor Bulmer-Thomas and James Dunkerley, The United States and Latin America: The New Agenda (Series on Latin American Studies), Publisher: David Rockefeller Center for Latin American Studies, Harvard University, 1999.

ثالثاً:-الموسوعات:-

20- José de Mesa and Others, Historia de Bolivia, 3rd edition., Editorial Gisbert, La Paz, 2003.

21- The Encyclopedia Americana, Vo.14, The International Reference Work, Copyright By American Corporation, New Jersey, New York, 2008.